

مؤشر الزكاة كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم

دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014-2022)

Zakat Index (zi) as a new tool for measuring inflation

Case study of Algeria between the period: (2014-2022)

بن حدو فؤاد¹

Benhaddou foudad

¹جامعة أحمد زبانة غليزان، الجزائر، fouadomati@gmail.com

تاريخ النشر: 2022-10-30

تاريخ القبول: 2022-09-14

تاريخ الاستلام: 2022-08-05

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مؤشر الزكاة المقترح من قبل الباحث كأداة و أسلوب إحصائي رياضي لقياس نسبة التضخم الشهرية كانت أو سنوية بما فيها القدرة الشرائية. و لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي لطبيعة البحث باعتبار أن هذا المؤشر مستوحى من نصاب الزكاة الشرعي للنفود الورقية المربوطة بالذهب ، و منهج المقارن مع مؤشر أسعار المستهلك لمعرفة أوجه الاختلاف و الشبه بينهما و طريقة حساب معدلات التضخم. و لقد توصلنا في الأخير إلى أن هذه الأداة فعلاً يمكن اعتمادها كمؤشر اقتصادي وأسلوب من أساليب حساب التضخم تضاف إلى الأساليب الأخرى المعروفة كلاسبير و باش و فيشر. كما له القدرة على إعطاء أرقام صحيحة و دقيقة عن نسبة التضخم و تكلفة المعيشة في أي بلد، لميزة ربطه بقاعدة الذهب التي تتميز بالثبات النسبي كما أكدته العديد من علماء الاقتصاد.

كلمات المفتاحية: نصاب زكاة؛ مؤشر زكاة؛ مؤشر أسعار مستهلك؛ التضخم؛ القدرة الشرائية.

تصنيفات JEL: P24؛ P44

Abstract:

This research aims to shed light on the Zakat indicator proposed by the researcher as a tool and a mathematical statistical method to measure the monthly or annual inflation rate, including purchasing power. The descriptive and analytical approach of the nature of the research has been relied on, considering that this indicator is inspired by the legal zakat quorum for paper money tied to gold, and the comparative approach with the consumer price index to find out the differences and similarities between them and the method of calculating inflation rates. And we have finally come to the conclusion that this tool can actually be adopted as an economic indicator and a method of calculating inflation in addition to other well-known methods such as Klasper, Bach and Fisher. It also has the ability to give correct and accurate figures about the rate of inflation and the cost of living in any country, for the advantage of linking it to the gold standard, which is characterized by relative stability as confirmed by many economists.

.Keywords: nisab zakat, zakat index, consumer price index, inflation, purchasing power.

JEL Classification Codes: P24;P44

* المؤلف المرسل:

مؤشر الزكاة (Zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014 - 2022)

1. مقدمة :

تعتمد الدول و الحكومات في معرفة نسبة التضخم على مؤشر أسعار المستهلك (*Consumer Price Index*) و الذي يعتبر مؤشراً اقتصادياً و أداة احصائية رياضية مهمة جداً تمكنها من تتبع و معرفة مستوى الأسعار و تكلفة المعيشة للبلد. هذا المؤشر يعتمد في طريقة عمله على سلة معينة من السلع و الخدمات. و التي يعتبر سعرها كمتوسط مرجح لأسعار السلة. و التغيير في سعرها مع الوقت بين الحالي و الأساس يسمى بنسبة التضخم. هذا ما يجعله في نظري غير دقيق لأنه لا يمس جميع السلع و الخدمات الأخرى خارج السلة من جهة، و من جهة أخرى يتجاهل المعروض النقدي من نقود وشبه نقود التي هي معيار لقياس التضخم. فتقديراته للتضخم أو القدرة الشرائية تبقى غير دقيقة.

و من أجل التقدير الجيد و الدقيق لنسبة التضخم الشهري أو السنوي للبنك المركزي ؛ نرى بأن قاعدة نظام الذهب التي تتميز بالثبات النسبي لا تزال موجودة من خلال فريضة الزكاة و نصابها من معدن الذهب و المقدرة بـ: 85غ، و عملية ربطها بالنقود الورقية التي تعتبر وحدة لقياس الأشياء من سلع و خدمات. الاشكالية :

من خلال ما تم ذكره تتجلى لنا اشكالية هذا البحث الموسوم بـ : " هل يمكن استعمال مؤشر الزكاة كأداة لقياس نسبة التضخم؟ " .

أما عن التساؤلات الفرعية للإشكالية فكانت على النحو التالي:

- ما هو مؤشر الزكاة و طريقة عمله؟
- ما هي علاقته بنصاب الزكاة؟
- أوجه الشبه و الاختلاف بينه وبين مؤشر أسعار المستهلك؟
- و هل بإمكانه احتساب و تقدير معدل التضخم والقدرة الشرائية بدقة؟

الفرضيات :

- على ضوء الاسئلة السابقة يمكن تلخيص فرضيات البحث في ما يلي:
- الفرضية الأولى: أن مؤشر الزكاة المقترح قادر على حساب نسبة التضخم و القدرة الشرائية.
- الفرضية الثانية: أن مؤشر الزكاة (ZI) يعتبر كبديل لمؤشر أسعار المستهلك (CPI).
- الفرضية الثالثة: قدرة مؤشر الزكاة على ضبط الجيد ودقة في احتساب نسبة التضخم.

أهمية البحث:

أهمية مؤشر الزكاة هي قياس نسبة التضخم التي يحتاج البنك المركزي لمعرفةا و متابعتها لغرض ضبطها و محاولة التحكم فيها و تخفيضها من خلال أدوات السياسة النقدية.

أهداف البحث:

يكمن الهدف من هذا البحث في إيجاد مؤشر جديد يضاف إلى أدوات القياس المطبقة حالياً يكون قادراً على قياس نسبة التضخم بشكل دقيق و صحيح. على غرار مؤشر أسعار المستهلك والذي يعتبر قياسه للتضخم نسبي لاعتماده على سلة معينة من السلع والخدمات.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي و التحليلي لتقديم شرح مفصل عن هذا المؤشر جديد و آليه عمله ، و كذلك على المنهج المقارن لمعرفة أوجه الشبه و الاختلاف بينه وبين مؤشر أسعار المستهلك. دراسات سابقة:

باعتبار أن مؤشر الزكاة هو من اقتراح الباحث، فإنه ليس هناك أي دراسة سابقة حوله.

خطة البحث : و للإجابة على هذه الاشكالية ؛ اکتفينا بتقسيم هذه البحث الى :

- المبحث الأول: التضخم أسبابه وطريقة احتسابه.
- المبحث الثاني: طرق و أساليب قياس التضخم.
- المبحث الثالث: مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم و القدرة الشرائية.

2. التضخم أسبابه و طريقة احتسابه:**1.2 تعريف التضخم (Inflation):**

تعددت المفاهيم في تحديد معنى التضخم، فمن الاقتصاديين من بين تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له، ومنهم من بني على الآثار المترتبة عليه (عنابة، 1992، صفحة 53) . وعليه سنكتفي بذكر أهمها:

- **التعريف المبني على النظرية الكمية:** التضخم النقدي بناءً على هذه النظرية هو: " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار " (الشمري، 1987، صفحة 266).
- **التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق:** تعرف هذه النظرية التضخم بناءً على أسباب نشوئه بأنه: " الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل". فازدياد الدخل النقدي والإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات (عنابة، 1992، الصفحات 16-17).
- **التعريف المبني على آثار التضخم:** عرف أصحاب هذه النظرية التضخم بأنه: " التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار". وهذا التعريف هو الذي يعتمد عليه معظم علماء الاقتصاد (شافعي، 1982، صفحة 135).

- و عرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه: " عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة " (الزبيدي، 2008، صفحة 33)، (المجيد، 2008، صفحة 420) . هذا المفهوم للتضخم قد جمع كل الانتقادات الموجهة للمفاهيم الأخرى للتضخم، وهو إخراج للتضخم عن حقيقته (حسن، 2002، صفحة 326) .

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014 - 2022)

وفي ظل هذا التضارب الواضح والجليّ في فهم معنى التضخم نذهب إلى ما أجمع عليه علماء الاقتصاد على أنّه في ظل نظام قاعدة الذهب فإن الميزة الأساسية لهذا النظام هي الثبوت النسبي في الأسعار (المهدي، 1978، صفحة 111)، وجمعوا على أن من نتائج التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وهذا هو القاسم المشترك لتعاريف التضخم. ولا بد من الربط بين هاتين النقطتين لصياغة معنى محدد للتضخم. ففي نظام قاعدة الذهب تثبت الأسعار نسبياً، وذلك لأن نظام الذهب هو النظام تلقائي كما يقول علماء الاقتصاد.

2.2 أنواع التضخم:

- **التضخم الجامح (Hyper Inflation):** وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتقود النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة (التركماني، 1988، صفحة 101)، (عناية، 1992، صفحة 62)، (هاشم، د.ت، الصفحات 200-201)، (الشمري، 1987، صفحة 208).

- **التضخم الزاحف (Creeping Inflation):** ويسمى بالتضخم المعتدل، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر (هاشم، د.ت، الصفحات 197-198). بحيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره (السالوس، 1995، صفحة 58).

- **التضخم المتسارع (Creeping Inflation):** وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة (آخرون، 2005، صفحة 248).

- **التضخم الأصيل أو الصريح (Outright Inflation):** ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار (الزبيدي ك.، 2009، صفحة 237).

- **التضخم المكبوت (Pent-Up Inflation):** وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسؤولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبتت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال (آخرون، 2005، صفحة 248).

الجدول 1: أنواع التضخم و نسبته

وحدة: (%)

التضخم	التضخم الزاحف	التضخم متسارع	التضخم الجامح	التضخم المفرط
النسبة (سنوية)	(0-03%)	(3-10%)	10% فما فوق	(50%) شهرياً

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على تقرير (The Balance) : (<https://alqabas.com>)، 2017

3.2 أسباب التضخم و آثاره

1.3.2 الأسباب النقدية و غير النقدية للتضخم:

1.1.3.2 الأسباب النقدية للتضخم : لم يتفق علماء الاقتصاد على تحديد أسباب التضخم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلافهم في مفهومه، حيث يقول **الأستاذ حسين غانم:** " إن ظاهرة التضخم تعتبر من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضاً، فالتضخم بالنسبة لعلماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه اليقين، ومن ثم فقد اخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن " (غانم، 1983، صفحة 28). أما من حيث أسبابه فنذكر:

- **التمويل بالعجز (التضخمي):** وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءاً للعملة الورقية (المهدي، 1978، صفحة 204). و هو ما تم اقراره من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2017م بموجب المادة 45 مكرر من قانون النقد والقرض المعدل و المتمم لسنة 2003م باللجوء الى طبع النقود لمدة (05) سنوات.

- **تمويل النفقات العسكرية:** النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم (حسن، 2002، صفحة 331).

- **إصدار النقود البنكية:** إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل (100%) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول (دعاس، 2007، صفحة 129).

- **زيادة التكاليف أو النفقات:** يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التركمان، 1988، صفحة 98).

2.1.3.2 الأسباب الغير النقدية للتضخم: قد يرى البعض أن التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، و يبدو أن السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس **ريغان** إبان حملته الانتخابية سنة 1979م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي (**Margaret Thatcher**) (زكي، 1986، الصفحات 26-29). فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية.

فمهما يكن من أمر فإن هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي (المجيد، 2008، صفحة 421).

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014 - 2022)

2.3.2 الآثار الاقتصادية للتضخم: يؤدي التضخم إلى أضرار بالغة الخطورة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم و الدنانير المغشوشة، وذلك لأن جزءاً من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسمية أكبر من قيمتها الحقيقية. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل الأوراق النقدية فأفرزت أثارا خطيرة. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة التضخم ومساوئها، ويعد الإمام محمد ابن ادريس الشافعي -رحمه الله- صاحب المذهب الفقهي الشافعي ، أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقلنا كل من الإمام النووي والإمام السيوطي -رحمهما الله- عنه ذلك في قوله: "أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلا، وغير ذلك من المفاسد" (النووي، د.ت، صفحة 10)، (السيوطي، 2009، صفحة 119). ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

1.2.3.2 آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

- **تعريف الدخل الحقيقي:** يقصد بالدخل الحقيقي: "مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية" (حسن، 2002، صفحة 333).

- **أقسام أصحاب الدخل:** ويمكن تقسيم أصحاب الدخل إلى:

أصحاب الدخل الثابتة: تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار (دعاس، 2007، صفحة 131).

أصحاب الأجور و المرتبات: وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار (دعاس، 2007، صفحة 131). بحيث يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار (حسن، 2002، صفحة 334).

2.2.3.2 آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة: يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون، ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة (دعاس، 2007، صفحة 132).

3.2.3.2 آثار التضخم على الأخلاق: يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فأنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة (عيسى، 1993، الصفحات 228-229)، (شافعي، 1982، صفحة 110). وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرت الرشاوي، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة

من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية (حسن، 2002، صفحة 334).

4.2.3.2 آثار التضخم على الاقتصاد: من آثار التضخم على اقتصاد نذكر كذلك (التركمانى، 1988، الصفحات 101-102)، (دعاس، 2007، صفحة 132)، (آخرون، 2005، صفحة 253)، (هاشم، د.ت، صفحة 203)، (M.E.Benissad, 1975, p. 83):

- ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة؛
 - استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود؛
 - زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها؛
 - حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الصادرات مقابل الواردات؛
 - فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بتوجه الناس إلى شراء العملة الصعبة و التخلص من النقود المحلية وتفضيلهم الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها؛
 - صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ؛
 - انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية؛
 - تخفض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.
- 4.2 طرق و أساليب قياس التضخم:**

1.4.2 قياس التضخم: هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي. و بقدر ما يكون التشخيص صحيحاً دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً (آخرون، 2005، صفحة 244).

2.4.2 الأساليب الإحصائية لقياس التضخم : يتم قياس و تقدير التضخم باستعمال الأساليب الإحصائية الرياضية التالية:

- **الرقم التجميعي البسيط للأسعار:** يمثل مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة في سنة المقارنة، مقسوماً على مجموع أسعار السلع والخدمات المختارة في سنة الأساس.
- **الرقم التجميعي للكميات:** و يمثل مجموع كميات السلع والخدمات في سنة المقارنة مقسومة على مجموع كميات السلع والخدمات في سنة الأساس.
- **رقم لاسبير للأسعار:** وهو يمثل مجموعة أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة الأساس مقسوماً على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكمية سنة الأساس.
- **رقم لاسبير للكميات :** و يمثل مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة الأساس.

مؤشر الزكاة (Zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014-2022)

- رقم باش للأسعار: يمثل مجموعة أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على مجموع أسعار سنة الأساس مضروباً بكميات سنة المقارنة.
 - رقم باش للأسعار: يمثل مجموع أسعار المقارنة مضروباً بكميات سنة المقارنة مقسوماً على أسعار سنة المقارنة مضروباً بكميات سنة الأساس.
 - رقم فيشر للأسعار (الرقم القياسي الأمثل للأسعار): و يمثل هنا الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير للأسعار ورقم باش للأسعار.
 - رقم فيشر للكميات (الرقم القياسي للكميات): و يمثل هنا الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير للكميات و رقم باش للكميات . (آخرون، 2005، صفحة 244).
 - مؤشر تقسيم الكتلة النقدية/ الناتج المحلي الاجمالي: هذا المؤشر يمكننا من معرفة معدل التضخم بشكل دقيق اذا قمنا بتقسيم الكتلة النقدية للبلد على الناتج المحلي الاجمالي (PIB). (من اقتراح الباحث)
 - مؤشر الزكاة (ZI): يمكن لمؤشر الزكاة المقترح أن يحدد لنا هو كذلك بدقة معدلات التضخم و ذلك عن طريق حاصل قسمة نصاب الزكاة لسنة المقارنة على نصاب الزكاة لسنة الأساس (من اقتراح الباحث).
- 3.4.2 قياس التضخم بمؤشر أسعار المستهلك (CPI):** قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي. و بقدر ما يكون هذا التشخيص صحيحاً دقيقاً بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحاً أيضاً (آخرون، 2005، صفحة 244). فمؤشر أسعار المستهلك (CPI) يقيس نسبة التضخم من خلال إنشاء سلة من السلع والخدمات الأساسية. بشكل عام، تشتمل السلة على 80 مؤشراً فرعياً من 8 فئات، تتراوح من الطعام والملابس إلى السكن و المواصلات (حدو، 2022، صفحة 11)(آخرون، 2005، الصفحات 246-247). و يمكن أن تختلف منهجيات تكوين السلة والصيغ لحساب مؤشرات الأسعار قليلاً في كل بلد لآخر. و كل حساب مؤشر يعطينا النسبة بين أسعار السلة للفترة الحالية وفترة الأساس ثم يتم ضرب النسبة في 100 للتعبير عن التغيير في النسب المئوية .

4.4.2 حساب نسبة التضخم من مؤشر أسعار المستهلك (CPI): نظراً لأنه يتم قياس نسبة التضخم على أنه النسبة المئوية للتغير في مؤشر الأسعار؛ فإن معادلة حساب التضخم تكون على الشكل التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{(\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية} - \text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس})}{\text{مؤشر أسعار المستهلك للسنة الأساس}}$$

3. مؤشر الزكاة وقدرته على قياس التضخم و القدرة الشرائية:

1.3 تعريف الزكاة (Zakat):

تعرف الزكاة على أنها اسم لقدر مخصص من مال مخصص يجب صرفه على لأصناف مخصوصة (الخطيب، 1958، صفحة 368). و تعتبر ركن ثالث من أركان الإسلام و أدلة مشروعيتها ثبتت قطعية من

الكتاب والسنة والإجماع. و يشترط في اخراجها الملك التام، ملك النصاب، الفضل عن الحوائج الأصلية، النماء و تمام الحول (الأصفر، 2007، صفحة 22) (صندوق الزكاة، 2022). و تشمل زكاة النقدين (الذهب والفضة)، العملة الورقية، عروض التجارة، الثروة الزراعية و الثروة الحيوانية.

2.3 زكاة النقود الورقية:

النقود (Money) هي كل شيء يلقي قبولاً عام كوسيط للتبادل و مقياس للقيمة. أما عن وظائفها فيقول علماء الاقتصاد (إن النقود هي ما تعمله - money is what money does) (الزبيدي ك.، 2009، صفحة 234). و يشترط فيها أن تكون ثابتة القيمة بحيث لا تترفع و لا تتخفض؛ وهو الشرط الأساسي في استقرار المعاملات المالية و التجارية. وإذا نظرنا نظرة واقعية إلى حال النقود اليوم وجدنا أن أسعارها غير ثابتة وخاصة بعد تعارف الناس على التعامل بالعملة الورقية أو النقد الورقي (التركماني، 1988، الصفحات 51-52). ويمكن تقدير مدى الفوضى التي لا بد أن تعم الأسواق إذا تفاوت طول المتر تفاوتاً غير متوقع من حين إلى آخر فتارة يكون طوله 150سم، وتارة 75سم، وأخرى 90 سم، فتضطرب أمور الناس ومعاملاتهم (شافعي، 1982، صفحة 20).

و لقد أصبحت النقود الورقية ثمناً، وقامت مقام الذهب و الفضة في التعامل بها تقوم الأشياء في هذا العصر، لاختفاء التعامل بالذهب و الفضة، كما أن النفوس تطمئن بتمويلها و ادخارها، ويحصل الوفاء والإبراء العام بها، رغم أن قيمتها ليست في ذاتها وإنما في أمر خارج عنها ، و هو حصول الثقة بها كوسيط في التداول و التبادل، وذلك هو سر تعلقها بالثمنية . و مما يؤيد القول بتمنيتها أنها إذا زالت عنها الثمنية أصبحت مجرد قصاصات ورق لا تساوي بعد إبطالها شيئاً مما كانت تساويه قبل الإبطال. وعلى هذا يكون لها حكم النقدين (الذهب والفضة) مطلقاً، لان ما يثبت للمبدل، يثبت للبدل أيضاً (الأصفر، 2007، الصفحات 26-27) . وهذا ما ذهب إليه المجمع الفقهي الدولي الإسلامي (IIFA) بشأن العملة الورقية في دورته الخامسة سنة 1402هـ/1982م بمكة المكرمة (حسن، 2002، صفحة 212). و احتساب زكاة النقود الورقية. لما روي عن مولنا الإمام علي بن أبي طالب القرشي -عليه السلام- عن النبي صلى الله عليه و على آله وسلم أنه قال: ﴿ فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مَائَتًا ذَرَاهِمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، فَفِيهَا حَمْسَةُ ذَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَغْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ ﴾ (السجستاني، د.ت، صفحة 186)، يكون بناء على نصاب الذهب عشرون ديناراً، وفيها ربع العشر (2.5%)، وبما أن التعامل أصبح النقود الورقية المرتبطة برصيد الذهب، فإنها تقدر بما يعادل عشرين ديناراً من الذهب، فإن بلغت النصاب وجب فيها الزكاة (سري، 1999، صفحة 95). و منه فإن نصاب الذهب هو: 4.25 غ × 20 دينار = 85 غ. أما نصاب الفضة: مائتا درهم، وفيها ربع العشر (2.5%) فإذا بلغت النصاب وجب فيه الزكاة (سري، 1999، صفحة 95). و منه فإن نصاب الفضة هو: 2.975 غ × 200 دينار = 595 غ.

مؤشر الزكاة (ZI) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014-2022)

3.3 مؤشر الزكاة (Zakat Index):

مؤشر الزكاة هو مؤشر اقتصادي إحصائي رياضي يعتمد على ثمن المعدنين الذهب أو الفضة؛ و هذين الآخرين يمثلان نصاب الزكاة لكل سنة هجرية. و يعتبر هذا المؤشر الأقرب من حيث المفهوم في اعطاء أرقام صحيحة و دقيقة عن نسبة التضخم و القدرة الشرائية و تكلفة المعيشة في أي بلد ما؛ باعتبار أن النقود هي مقياس للسلع و الخدمات و أن نصاب الزكاة مربوط بقاعدة الذهب التي تتميز بالثبات النسبي كما أكدّه العديد من علماء الاقتصاد. و هذا المؤشر يقاس بناء على نصاب شرعي ثابت من الذهب: (85غ) ، أو من الفضة (595غ).

و بما أن نصاب الزكاة (ZI) يتم احتسابه على أساس السنة الهجرية بمعنى على أساس الأشهر القمرية (354يوم)، و مؤشر أسعار المستهلك (CPI) على أساس السنة الميلادية العادية أو الكبيسة على التوالي بمعنى على أساس الأشهر الشمسية (365 يوم) أو (366يوم). و لأجل المقارنة الصحيحة و التقريب بين المؤشرين يتوجب علينا ضرب مؤشر الزكاة في معامل فرق الايام (Day difference coefficient). وبالتالي فإن احتساب معامل فرق الأيام (DDC) يكون على النحو التالي:

$$- \text{بالنسبة للسنة الميلادية العادية : } 1.031 = (354/365)$$

$$- \text{بالنسبة للسنة الميلادية الكبيسة : } 1.034 = (354/366)$$

4.3 الفرق بين مؤشر الزكاة (ZI) و مؤشر أسعار المستهلك (CPI) :

- أوجه الشبه: يعتبر كل من مؤشر الزكاة و مؤشر أسعار المستهلك أداة لقياس التضخم و القدرة الشرائية للنقود.

- أوجه الاختلاف: يقيس مؤشر الزكاة مستوى الأسعار بشكل عام و دون استثناء لأنه يعمل بأحد الوظائف الأساسية للنقود و هي مقياس للقيمة. فهو شبيه نوعاً ما بمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (GDP deflator) لكونه يمس جميع أسعار المنتجات والخدمات للبلاد. و بذلك فهو أعم وأشمل و أدق في حساب نسبة التضخم لمسحه لجميع أسعار السلع والخدمات بوظيفة مقياس للقيمة و ربطه بنظام قاعدة الذهب (الزكاة). عكس مؤشر أسعار المستهلك (CPI) فهو يمس فقط السلع الاستهلاكية التي تشتريها الأسر مع مرور الوقت. أو يمس فقط سلة محددة من قبل الدولة. مما يعطينا دقة كبيرة في حساب نسبة التضخم أو حتى الانكماش (الركود).

5.3 حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (ZI):

باعتبار أن التضخم هو ظاهرة نقدية بامتياز ومن نتائجه المعلومة هو ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يفسر أن هناك اضطراب في وحدة القياس والمتمثلة في النقود. وبناء على هذا يتم قياس نسبة التضخم على أنها النسبة المئوية للتغير في مؤشر الزكاة باعتبار أن المؤشر يعمل وفق نظام قاعدة الذهب.

وبالتالي فإن معادلة نسبة التضخم بمؤشر الزكاة ستكون على الشكل التالي:

$$\text{نسبة التضخم (ir)} = \frac{\text{مؤشر الزكاة للسنة الحالية}}{\text{مؤشر الزكاة للسنة الأساس}} \times 100$$

أو :

$$\text{نسبة التضخم (ir)} = \frac{(\text{مؤشر الزكاة للسنة الحالية} - \text{مؤشر الزكاة للسنة الأساس})}{\text{مؤشر الزكاة للسنة الأساس}}$$

6.3 حساب القدرة الشرائية (Purchasing power) بمؤشر الزكاة:

القدرة الشرائية أو القوة الشرائية أو كما يطلق عليها بأثر الرجعي تعديل للتضخم: هي " كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة". و ترتبط بسعر صرف العملة؛ فترتفع بارتفاع سعر العملة، وتنخفض بانخفاضه، وتعد القوة الشرائية وتغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، حيث تؤثر بشكل مباشر على مُحركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك.

باعتبار القدرة أو القوة الشرائية مرتبطة بالنقد و العملة، فإنه من السهل ربطها بمؤشر الزكاة للعلاقة بينهما في مقياس و حدة القياس. و عليه فإنه يمكننا من معرفة القدرة الشرائية لقيمة أي ورقة نقدية أو قطعة نقدية خلال المقارنة بين الفترات.

و عليه فإن احتساب القدرة الشرائية للنقد باستعمال مؤشر الزكاة سيكون على النحو التالي:

$$\text{القوة الشرائية للنقد (ppm)} = (\text{مؤشر الزكاة للسنة الحالية} - \text{مؤشر الزكاة لسنة الأساس}) \times \text{قيمة العملة النقدية.}$$

4. دراسة حالة الجزائر:

1.4 تقدير نصاب زكاة:

يقدر نصاب زكاة النقود وعروض التجارة من قبل وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف على أساس؛ (20) دينارا ذهبيا المقدر وزنها بـ: 85 غراماً. وتحديد ثمن الغرام من الذهب من عيار 18 قيراط موكل إلى الوكالة الوطنية لتحويل وتوزيع الذهب والمعادن الثمينة الأخرى (Agenor).

وذكر المصدر ذاته بوجوب إخراج الزكاة من كل مال بلغ هذا النصاب ودار عليه الحول (العام) بمقدّر 25 بالمائة أي ربع العشر سواء كان من النقود أو من العروض التجارية والسلع التي تقوم بسعرها في السوق يوم زكاتها (<https://www.aljazairalyoum.dz>، 2022).

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2022 - 2014)

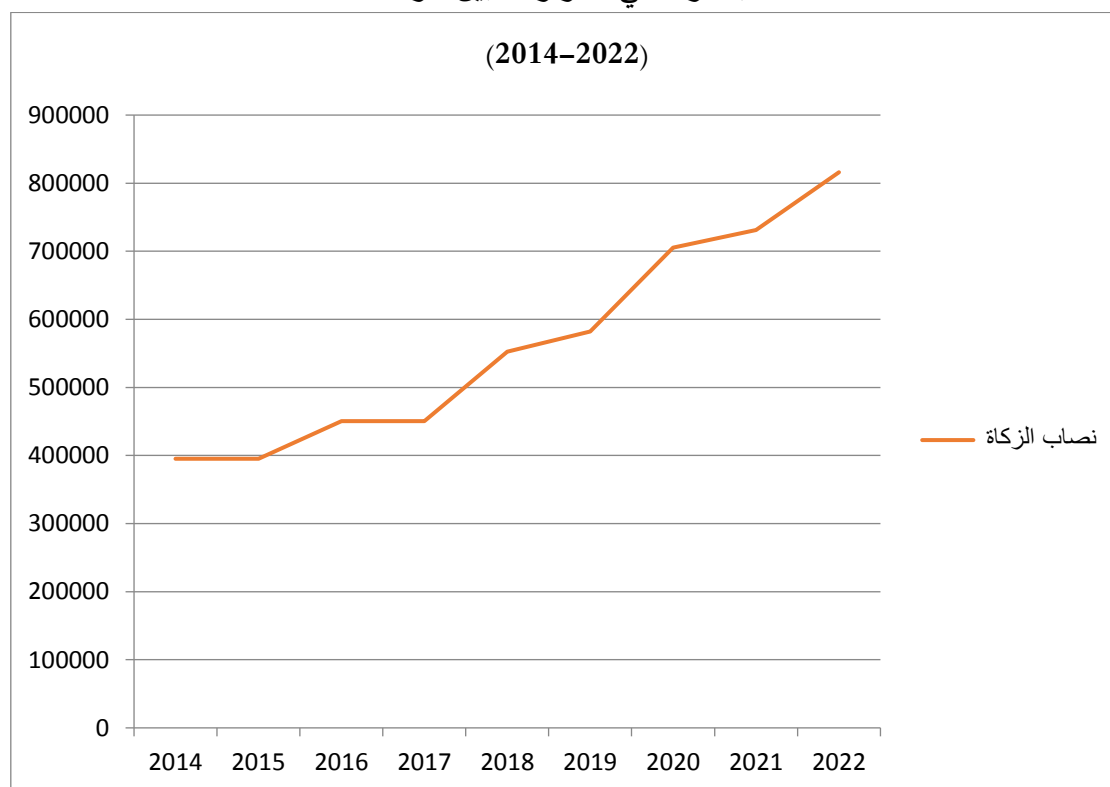
الجدول 2: نصاب الزكاة ما بين فترة : 2022 - 2014

وحدة: دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نصاب الزكاة	395250	395250	450500	450500	552500	582250	705500	731000	816000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق (<https://www.aljazairalyoum.dz>، 2022)

الشكل 01: نصاب الزكاة في الجزائر ما بين فترة: 2022- 2014



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (02)

التعليق:

و الملاحظ من هذا الجدول و شكله البياني أن نصاب الزكاة بناء على وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية في ارتفاع مستمر نتيجة لارتفاع أسعار الذهب حيث ارتفع سعر الغرام الواحد من: 4650 دج سنة 2014م الى: 9600 دج سنة 2022م.

2.4 حساب نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (ZI):

يتم احتساب نسبة التضخم بإحدى الطريقتين:

- الطريقة الأولى: الاحتساب يكون بالنقطة (ن)

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية / مؤشر الزكاة للسنة الأساس) $\times 100$

نسبة التضخم (ir) 2014: $78.81 = 100 \times (5900/4650)$

نسبة التضخم (ir) 2015: $100.00 = 100 \times (4650/4650)$

نسبة التضخم (ir) 2016: $113.98 = 100 \times (4650/5300)$

نسبة التضخم (ir) 2017: $100.00 = 100 \times (5300/5300)$

نسبة التضخم (ir) 2018: $122.64 = 100 \times (5300/6500)$

نسبة التضخم (ir) 2019: $105.38 = 100 \times (6500/6850)$

نسبة التضخم (ir) 2020: $121.17 = 100 \times (6850/8300)$

نسبة التضخم (ir) 2021: $103.61 = 100 \times (8300/8600)$

نسبة التضخم (ir) 2022: $111.63 = 100 \times (8600/9600)$

ملاحظة: احتساب نسبة التضخم لسنة 2014 تم بالاعتماد على نصاب الزكاة لسنة 2013، والمقدرة بـ : 510500 دج / 5900 دج للغرام الواحد.

- الطريقة الثانية: الاحتساب يكون بالنسبة (%)

نسبة التضخم (ir) = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية - مؤشر الزكاة للسنة الأساس) / مؤشر الزكاة للسنة الأساس

الأساس

نسبة التضخم (ir) 2014: $(-21.87)\% = 100 \times (5900/(5900-4650))$

نسبة التضخم (ir) 2015: $0.00\% = 100 \times (4650/(4650-4650))$

نسبة التضخم (ir) 2016: $13.98\% = 100 \times (4650/(4650-5300))$

نسبة التضخم (ir) 2017: $0.00\% = 100 \times (5300/(5300-5300))$

نسبة التضخم (ir) 2018: $22.64\% = 100 \times (5300/(5300-6500))$

نسبة التضخم (ir) 2019: $5.38\% = 100 \times (6500/(6500-6850))$

نسبة التضخم (ir) 2020: $21.17\% = 100 \times (6850/(6850-8300))$

نسبة التضخم (ir) 2021: $3.61\% = 100 \times (8300/(8300-8600))$

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة:
(2014-2022)

نسبة التضخم (ir)₂₀₂₂: $100 \times (8600 / (8600 - 9600)) = 11.63\%$

و بالتالي سيصبح الجدول رقم (02) على الشكل التالي:

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نصاب الزكاة قيمة	395250	395250	450500	450500	552500	582250	705500	731000	816000
وزن النصاب (غ)	85	85	85	85	85	85	85	85	85
ثمن النصاب (دج)	4650	4650	5300	5300	6500	6850	8300	8600	9600
نسبة التضخم (ir)	78.81	100.00	113.98	100.00	122.64	105.38	121.17	103.61	111.63
نسبة التضخم (ir)	-21.87	0	13.98	0	22.64	5.38	21.17	3.61	11.63

3.4 مقارنة بين نسبة التضخم من مؤشر الزكاة (ZI) و مؤشر أسعار المستهلك (CPI):

تعتبر عملية مقارنة بين أرقام نسب التضخم بالاعتماد على مؤشر الزكاة و بين الاعتماد على مؤشر أسعار المستهلك شيء مهم وضروري جداً، لغرض معرفة ما سوف تسفر عليه عملية المقارنة و بنفس الطريقة الحسابية. وبما ان المعلومات حول نسبة التضخم لسنة 2022 غير متوفرة سنقتصر المقارنة الى غاية سنة 2021.

جدول 3: تطور نسبة التضخم في الجزائر ما بين فترة 2014 - 2022م

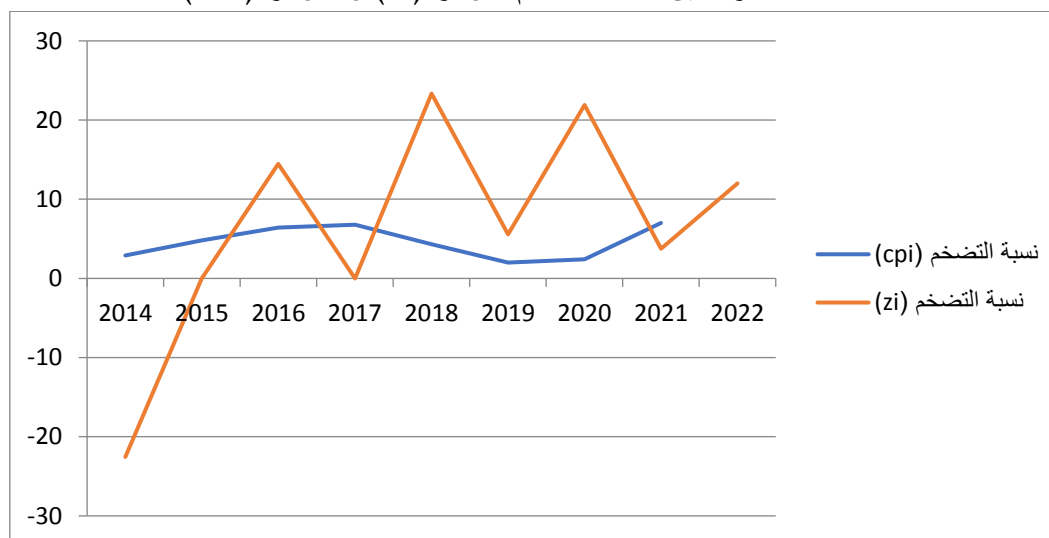
وحدة : (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
التضخم (cpi)	2.9	4.8	6.4	6.8	4.3	2	2.4	7	-
التضخم (zi)	-21.87	0	13.98	0	22.64	5.38	21.17	3.61	11.63
معامل فرق الايام (ddc)	1.031	1.031	1.034	1.031	1.031	1.031	1.034	1.031	1.031

11.99	3.72	21.89	5.55	23.34	0	14.45	0	-22.55	التضخم بعد احتساب معامل فرق الأيام
-------	------	-------	------	-------	---	-------	---	--------	---------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية: لـ: (www.ons.dz، 2022)، و (www.bank-of-algeria.dz، 2022)

الشكل 2: مقارنة بين نسبة التضخم بمؤشر (ZI) و بمؤشر (CPI)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2.1)

التعليق :

- في سنة 2014م؛ و بناء على مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، فإن نسبة التضخم في الجزائر بلغت: 2.9% . على عكس مؤشر الزكاة (ZI) الذي أثبت أن الاقتصاد الجزائري كان في حالة انكماش (ركود) و هو ما يفسر النسبة السالبة للتضخم و المقدرة بـ: (-22.55)%.
- مؤشر أسعار المستهلك (CPI) عند احتسابه للتضخم يظهر بأن الاقتصادي الجزائري خلال هذه الفترة هو في مرحلة التضخم المتسارع لأن النسبة أقل من (10%). بينما عند احتساب النسبة بمؤشر الزكاة (ZI) يظهر بأن الاقتصاد الجزائري يعيش بين كنف مرحلة التضخم المتسارع و التضخم الجامح (أكثر 10%) و هو مؤشر الأقرب للواقع بسبب تدهور النقود للجوء الحكومة الى التمويل غير التقليدي في 05 السنوات الأخيرة و ضعف الجهاز الانتاجي.
- الفروقات الكبيرة بين المؤشرين هو شيء طبيعي ، مقبول و مبرر نوعاً ما و هذا نظراً لعدة أسباب نذكر منها:
 - أن مؤشر أسعار المستهلك (CPI) يقتصر على سلة معينة من السلع والخدمات تحدها الدولة، بينما مؤشر الزكاة (ZI) يمس جميع السلع والخدمات للبلد لاعتماده على النقود كوحدة قياس و على نظام ذهب كمرجع؛

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014-2022)

■ أن الأرقام المقدمة حول نسبة التضخم في البلد من قبل الديوان الوطني للإحصائيات و بنك الجزائر فيها نظر؛ خاصة بعد تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2014م، و لجوء الحكومة الجزائرية مقابل ذلك الى التمويل غير التقليدي (طبع النقود) في ظل ضعف جهازها الانتاجي . مع ما تشهده كبريات الدول المصنعة من التضخم حالياً بسبب مخالفات جائحة الكورونا (COVID-19) و الحرب الروسية الاوكرانية.

4.3 حساب القدرة الشرائية للنقود (Purchasing power):

سنحاول هنا معرفة ما هي نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بسبب التضخم و بالاعتماد على مؤشر الزكاة (zi)، باعتبار ان مقدار العملة النقدية المتخذة في المثال هي ورقة نقدية من صنف : 1000 دج.

- مؤشر الزكاة (ZI): الاحتساب بالسنة الهجرية

القوة الشرائية للنقود 2022 = (مؤشر الزكاة للسنة الحالية - مؤشر الزكاة لسنة الأساس) × قيمة العملة النقدية.

$$\text{القوة الشرائية للنقود السنة الهجرية} = (4650/9600) \times 1000 \text{ دج}$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود السنة الهجرية} = (2.06452) \times 1000 \text{ دج.}$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود السنة الهجرية} = 2.064.52 \text{ دج}$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام} = \text{القوة الشرائية للنقود} \times \text{متوسط معامل فرق الايام}$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام} = 2064.52 \times 1.032$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام} = 2130.58 \text{ دج}$$

أو:

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = (\text{نسبة التضخم التراكمي (2014-2022)} \times \text{قيمة العملة النقدية}) + 1000 \text{ دج}$$

$$\text{نسبة التضخم} = [(\text{مؤشر الزكاة للسنة الحالية} - \text{مؤشر الزكاة لسنة الأساس}) / \text{مؤشر الزكاة لسنة الأساس}] \times$$

100

$$\text{نسبة التضخم} = 100 \times [(395250/(816000-395250))]$$

$$\text{نسبة التضخم} = 100 \times (395250/420750)$$

$$\text{نسبة التضخم} = 100 \times (1.06452)$$

$$\text{نسبة التضخم} = 106.452\%$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = (1000 \times 1.06452) + 1000$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = 1064.52 + 1000 \text{ دج}$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = 2064.52 \text{ دج.}$$

القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام = القوة الشرائية للنقود $\times$ متوسط معامل فرق الايام

$$\text{القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام} = 1.032 \times 2064.52$$

$$\text{القوة الشرائية للنقود بعد احتساب معامل فرق الايام} = 2130.58 \text{ دج}$$

- مؤشر أسعار المستهلك (CPI): إذا كان المؤشر الوطني لأسعار المستهلك في الجزائر لسنة 2021م هو: 233.5 (tradingeconomics، 2022)، والمؤشر لسنة 2014م هو: 176.8 (هشام، 2020، صفحة 247).

القدرة الشرائية للنقود (PPM) = (مؤشر أسعار المستهلك للسنة الحالية/ مؤشر أسعار المستهلك الأساس) $\times$ مقدار العملة النقدية

$$\text{القدرة الشرائية للنقود} = (176.8/233.5) \times 1000.00 \text{ دج}$$

$$\text{القدرة الشرائية للنقود} = 1320.70 \text{ دج.}$$

- مقارنة تدهور القدرة الشرائية للنقود بين المؤشرين:

$$\text{القدرة الشرائية للنقود (ZI)} < \text{القدرة الشرائية (CPI)}$$

$$2130.58 \text{ دج} < 1320.70 \text{ دج}$$

التعليق:

من خلال المقارنة بين المؤشرين في احتساب القدرة الشرائية للنقود اتضح لنا ما يلي:

- أن نسبة تدهور القدرة الشرائية للنقود بمؤشر الزكاة هو: (2130.58 دج) كان أكبر من مؤشر أسعار المستهلك (1320.70 دج)، أي بفارق: (809.88 دج) وهذا شيء طبيعي باعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك هو تقريبي فقط و يمس بعض السلع والخدمات دون الأخرى ؛ عكس مؤشر الزكاة الذي هو يعكس الواقع باعتبار ان النقود هي وحدة لقياس السلع والخدمات و مربوط بقاعدة نظام الذهب و هي الزكاة المفروض شرعاً.

- يشير مقدار التغير في مؤشر الزكاة إلى أنّ كمية سعر السلع و الخدمات التي كان يشتريها المواطن لغرض استهلاكها بمبلغ: 1000 دج في سنة 2014م، يشتريها الآن بنفس الحجم والنوعية سنة 2022م بمبلغ: 2130.58 دج بمعنى أن هناك تضخم و ارتفاع للأسعار خلال (09) تسعة سنوات الماضية تقدر بنسبة ب: (2.13058%) وهو ما يعادل : 1.130.58 دج. والتي تعبر في نفس الوقت عن قيمة تدهور ورقة نقدية من صنف : 1000 دج .

5. الخاتمة:

من خلال بحث مؤشر الزكاة كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم، قمنا بالإجابة على الفرضيات و توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي على أثرها تم اقتراح بعض التوصيات.

1.5 الفرضيات:

مؤشر الزكاة (Zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014 - 2022)

- **الفرضية الأولى:** أن مؤشر الزكاة المقترح قادر على حساب نسبة التضخم و القدرة الشرائية. و تم إثبات صحة هذه الفرضية باعتبار أن نصاب الزكاة لكل سنة يمكن مقارنته مع سنة الأساس و باعتبار أن النقود الورقية مربوطة بالذهب يجعل طريقة التقدير و الحساب جد مضبوطة لأنه يمس القوة الشرائية للنقود.
- **الفرضية الثانية:** أن مؤشر الزكاة (Zi) يعتبر كبديل لمؤشر أسعار المستهلك (CPI). و قد تم اثبات صحة هذه الفرضية باعتبار أن مؤشر أسعار المستهلك يتعلق بسلة معينة من السلع و الخدمات و ليس كلها و بالتالي احتسابه لنسبة التضخم يعتبر غير دقيق و غير صحيح و تقديري فقط عكس مؤشر الزكاة المرتبط بالذهب.

- **الفرضية الثالثة:** قدرة مؤشر الزكاة على ضبط الجيد ودقة في احتساب نسبة التضخم. و قد تم اثبات صحة هذه الفرضية بحكم أن النقود هي مقياس لقياس كافة السلع والخدمات في الاقتصاد مع ربطه بالذهب. على غرار مؤشر أسعار المستهلك التي تعتمد على سلة معينة و هذا حساب غير مضبوط.

2.5 النتائج:

- أن التضخم هو نقود كثيرة تطار سلعاً و خدمات قليلة، ومن من نتائجه هو ارتفاع المستوى العام لأسعار مما يفسر تدهور القدرة الشرائية لنقود مقابل السلع و الخدمات.
- أن مؤشر الزكاة هو مؤشر اقتصادي احصائي رياضي شبيه بمؤشر أسعار المستهلك، إلا أنه يعتمد على نصاب الزكاة السنوي من النقود الورقية المربوطة بالذهب.
- أن هناك طريقة ثانية لاحتساب نسبة التضخم و ارتفاع الأسعار، بما فيها القدرة الشرائية على غرار مؤشر أسعار المستهلك (CPI).
- أن من أجل المقارنة الجيدة و المتطابقة بين مؤشر الزكاة (Zi) و مؤشر أسعار المستهلك (CPI) يستلزم منا الاعتماد على معامل فرق الايام باعتبار أن الايام مؤشر الزكاة هجرية و أيام مؤشر اسعار المستهلك ميلادية.
- أثبت مؤشر الزكاة دقته في ضبط نسبة التضخم لارتباطه بالذهب الذي يعرف ثبات نسبي من جهة؛ و عملية المسح الكاملة لأسعار السلع والخدمات باعتبار انه النقود هي وحدة قياس و التي عجز عنها مؤشر أسعار المستهلك لاقتصاره فقط على سلة معينة من السلع والخدمات دون الأخرى.

3.5 التوصيات:

- على البنك المركزي أن لا يكتفي باحتساب نسبة التضخم للبلاد على مؤشر أسعار المستهلك نظراً لعدم دقته كما اثبتنا ذلك في البحث، و الشروع في تجربة تطبيق مؤشر الزكاة مع مراعاة سعر الذهب من عيار 18 قيراط في حالة احتساب التضخم شهرياً، أما سنوياً فيجب فيه مراعاة السنة الميلادية، لان نصاب الزكاة يتم اخراجه بناء على السنة الهجرية.

- على الباحثين اكتشاف خبايا الاقتصاد الاسلامي لما يخفيه من علوم و حلول للبشرية تكون بديلة للعلوم
الوضعية الرأسمالية.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- أبي داود سليمان الأشعث السجستاني. (د.ت). سنن أبي داود، الرياض، المملكة العربية السعودية: بيت الأفكار الدولية للنشر و التوزيع.
- أبي زكريا النووي. (د.ت). المجموع في شرح المذهب، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب و الفضة. د.م. دار الفكر.
- أحمد حسن. (2002). الأوراق النقدية في الاقتصاد الاسلامي: قيمتها و أحكامها. الطبعة الثانية. دمشق، سوريا: دار الفكر.
- اسماعيل هشام. (د.ت). مذكرات في النقود و البنوك. د.ط. بيروت، لبنان: دار النهضة.
- جلال الدين السيوطي. (2009). الحاوي للفتاوي. بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.
- جمال بن دعاس. (2007). السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى. القبة القديمة، الجزائر: دار الخلدونية.
- حسام داود وآخرون. (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثالثة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- حسن حنفي سري. (1999). الاقتصاد الإسلامي: مبادئ و خصائص و أهداف. د.ط. الازارطة: مركز الاسكندرية للكتاب.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2008). التضخم و الكساد. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
- رمزي زكي. (1986). التضخم في العالم العربي. الطبعة الأولى. الكويت: دار الشباب.
- عادل عبد المهدي. (1978). التضخم العالمي و التخلف الاقتصادي. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: معهد الانماء العربي.
- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد. (2008). اقتصاديات النقود - رؤية إسلامية. د.ط. د.م. د.ن.
- عدنان خالد التركماني. (1988). السياسة النقدية و المصرفية في الإسلام. د.ط. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- غازي عناية. (1992). التضخم المالي. الطبعة الأولى. بيروت، لبنان: دار الجيل.
- فؤاد بن حدو. (2022). التمويل غير التقليدي و أثره على تدهور القدرة الشرائية. رفع الأجور في الجزائر بين تحسين القدرة الشرائية و تحديات الوضع الاقتصادي والصحي الراهن. جامعة غليزان، الجزائر.
- كاظم الفتلاوي وكاظم الزبيدي. (2009). مبادئ علم الاقتصاد. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع.

مؤشر الزكاة (zi) كأداة جديدة لقياس نسبة التضخم دراسة حالة الجزائر ما بين فترة: (2014 - 2022)

محمد الشربيني الخطيب .(1958) .مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج .الجزء الأول .القاهرة :طبعة البابي الحلبي .
محمد زكي شافعي .(1982) .مقدمة في النقود و البنوك .د.ط .د.م :دار النهضة العربية .
محي الدين الأصفر .(2007) .زكاة الأموال النقدية و الشركات و الأسهم و الاستثمارات المختلفة المعاصرة .الطبعة الأولى .بيروت ،لبنان :المكتب الإسلامي .
موسى آدم عيسى .(1993) .آثار التغيرات في قيمة النقود و كيفية معالجتها في الاقتصاد الاسلامي .الطبعة الأولى .
جدة ،المملكة العربية السعودية :مجموعة دالة البركة .
ناظم محمد نور الشمري .(1987) .النقود والمصارف .الموصل :دار الكتب للطباعة و النشر .
M.E.Benissad. (1975). Essais D'analyse Monétaire. alger: opu.

المقالات :

حسن غانم .(1983) .ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار .دبي .مجلة الاقتصاد الإسلامي .(14)
ريغي هشام .(2020) .ما بعد الوظيفة :الأجور و القدرة الشرائية في الجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير
والعلوم التجارية .(03)12 ,
علي السالوس .(1995) .التضخم و الكساد و كيف عالجهما الإسلام .دبي .مجلة الاقتصاد الإسلامي .(172)
مواقع الأنترنت :

<https://www.alqabas.com>. Consulté le 04 17, 2022
<http://www.zakatfund.gov.ae> Consulté le 04 04, 2022
<http://www.tradingeconomics.com> . Consulté le 03 17, 2022
<https://www.bank-of-algeria.dz>. Consulté le 04 01, 2022
<https://www.ons.dz>. Consulté le 03 27, 2022
<https://www.aljazairalyoum.dz>. Consulté le 02 13, 2022